# معايير المحدثين
# في نقد السنة

## تقديم :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد - ﷺ - وعلى آله وأصحابه أجمعين . وبعد :

فإن السنة النبوية المطهرة - وهي المصدر الثاني للتشريع - أوسع مصادر التشريع الإسلامي فروعا ، وأحفلها نظما ، وأرحبها صدراً ؛ إذ كان القرآن الكريم وهو المصدر الأول للتشريع - متضمنا الأسس العامة ، والقواعد الكلية في التشريع فكان لها دور السنة في شرح تلك الأحكام القواعد وتفريع الجزئيات على الكليات . وغير ذلك مما هو معروف لدى كل دارس للسنة دراسة واعية ، ومن ثم لم يكن لعلماء الإسلام مندوحة عن الاعتماد على السنة واللجوء إليها ، والاسترشاد بأحكامها المنصوصة على أحكام الحوادث الطارئة .

هذا وقد يؤسف له في العصر الحاضر أن تتجرأ بعض الأقلام فتسارع إلى تكذيب بعض النصوص الصحيحة ، وينشر ذلك على الناس ، وذلك لمجرد عدم فهمهم لما تنطوي عليه من أسرار وحكم ، والحق أن للسنة جهابذتها الذين أحاطوها بالعناية والحفظ ، وذبوا عنها كذب الكذابين ، وانتحال المبطلين ، وقاموا بوضع معايير ومقاييس غاية في الدقة للحكم على نصوص السنة .

ونحن في هذا البحث سنحاول - بإيجاز - إبراز تلك المعايير وإلقاء الضوء عليها ، ولقد اشتمل على مطلبين :

المطلب الأول : معايير المحدثين فى نقد السنة .

المطلب الثانى : معايير المحدثين فى نقد المتن .

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم ، وأن يجعله ثقلا فى ميزان حسناتى يوم يقوم الناس لرب العالمين ، إنه المولى ونعم النصير ؟

بقلم
الدكتور أحمد حيدر محمد الصادق
مدرس الحديث وعلومه بالكلية

# المطلب الأول

## معايير المحدثين فى نقد السنة

لقد وضع العلماء مقاييس دقيقة لنقد السنة فميزوا بين من تقبل روايته ومن ترد ويتضح ذلك مما يلى :

أولا : عدم تقبلهم للأحاديث إلا إذا كانت مشفوعة بأسانيدها .

لم يكن المسلمون فى صدر الإسلام حتى وقوع الفتنة مظنة لظهور الكذب ، بل كانت الثقة تملأ صدورهم ، والإيمان يعمر قلوبهم ، فلما برزت قرون الفتنة ، وظهرت الفرق ، بدأ الكذب على رسول الله ـ ﷺ ـ فى الظهور فكان لا بد من التصدى له ، فطلب العلماء ممن يروى حديثا ، أن يذكر معه الإسناد ، حتى ينظر فى رجاله ، وأحوالهم .

وفى هذا يروى الإمام مسلم بسنده المتصل عن مجاهد قال :

جاء بشير العدوى إلى ابن عباس ، فجعل يحدث ويقول : قال رسول الله ﷺ . قال رسول الله ﷺ فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ، ولا ينظر إليه ، فقال : يا ابن عباس ، مالى لا أراك تسمع لحديثى ، أحدثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع ؟ فقال ابن عباس : إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلا يقول : قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا ، وأصغينا إليه بآذاننا ، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف[1] .

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووى ١٣ / ٨١ .

وروى عن هشام بن عروة أنه قال : إذا حدثك رجل بحديث فقل عمن هذا[1] .

ويقول عبد الله بن المبارك : « الإسناد من الدين ، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء[2] » وعنه أنه قال : « بيننا وبين القـــوم القوائم يعنى الإسناد[3] » .

وبذلك أصبح الإسناد والنظر فيه أمراً بديهيا مسلما به عند المحدثين . وذلك حتى يميزوا بين المقبولين فى رواياتهم والمرفوضين .

ثانياً نقد الرواة ، ويقصد به بيان حال رجال الإسناد من صدق ، أو كذب وهذا باب عظيم ، وصل منه العلماء إلى تمييز الصحيح من المكذوب والقوى من الضعيف حيث تتبعوا الرواة - ودرسوا حياتهم ، وتاريخهم ، وسيرتهم ، وما خفى من أمرهم وماظهر ، ثم حكموا عليهم تعديلا أو تجريحا ، لا تأخذهم خشية أحد ، ولا يميلون مع الهوى أو العاطفة ، فليس أحد من أهل الحديث أباه ، ولا أخاه ، ولا ولده ، فهذا زيد بن أبى أنيسه يقول : « لا تأخذوا عن أخى »[4] .

وقال على بن المدينى لمن سأله عن أبيه : « سلوا عنه غيرى ، فأعادوا المسأله ، فأطرق ، ثم رفع رأسه فقال : هو الدين ، إنه ضعيف[5] .

---

(١) الجرح والتعديل جـ ١ / ٣٤ .
(٢) صحيح مسلم بشرح النووى جـ ١ / ٨٧ .
(٣) المرجع السابق جـ ١ / ٨٨ .
(٤) المرجع السابق جـ ١ / ١٢١ .
(٥) الاعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ص ٦٦ .

## هل تجريح الرواة من قبيل الغيبة ؟

يقول الخطيب البغدادى ما خلاصته : أجمع أهل العلم على أن الخبر لا يجب قبوله إلا من العاقل الصدوق المأمون على ما يخبر به ، وفى هذا جواز الجرح لمن لا يكون على هذه الصفة[1] .

هذا ، وقد ورد فى سنة رسول الله ﷺ ما يؤيد صنيع المحدثين فى هذا المسلك حيث عدل النبى ﷺ وجرح بنفسه ، وسن القول فى الناس على سبيل النصيحة فقد ذكر له عبد الله بن عمر ، فقال عليه الصلاة والسلام إن عبد الله رجل صالح ، وهذا تعديل .

وروى الخطيب البغدادى بسنده عن عائشة أن رجلا استأذن على النبى ﷺ فقال : ائذنوا له فبئس رجل العشير ، أو بئس رجل العشيرة ، فلما دخل ألان له القول . قالت عائشة : يا رسول الله ، قلت الذى قلت ، فلما دخل ألنت له القول . قال : « ياعائشة ، إن شر الناس منزلة يوم القيامة من ودعه ، أو تركه الناس اتقاء فحشه » .

ففى قول النبى ﷺ للرجل : بئس رجل العشيرة ، دليل على أن أخبار المخبر بما يكون فى الرجل من العيب على ما يوجب العلم والدين من النصيحة للسائل ليس بغيبة ، وإنما أراد عليه السلام بما ذكر فيه - والله أعلم - أو بئس للناس الحالة المذمومة عنه ، وهى الفحش فيجتنبوها ، لا أنه أراد الطعن عليه ، والثلب له وذكرت فاطمة بنت قيس أنه خطبها معاوية بن أبى سفيان ، وأبو جهم ، فقال رسول الله ﷺ : « أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه ، وأما معاوية فصعلوك لا مال له أنكحى أسامة بن زيد ،

---

(١) الكفاية ص ٨٣ ملخصا .

قالت : فكرهته ، ثم قال : أنكحي أسامة بن زيد ، فنكحته ، فجعل الله فيه خيراً كثيراً واغتبطت به »[1] أ . هـ . فهذا يدل على أن للمحدثين أن يجرحوا الضعفاء من جهة النصيحة ؛ لتجنب الرواية عنهم ، وليعدل عن الاحتجاج بأخبارهم ؛ لأن رسول الله ﷺ لما ذكر في أبي جهم أنه لا يضع عصاه عن عاتقه ، وأخبر عن معاوية أنه صعلوك لا مال له ، عند مشورة استشير فيها لا تتعدى المستشير كان ذكر العيوب الكامنة في بعض نقلة السنن التي يؤدي السكوت عن إظهارها عنهم ، وكشفها عليهم إلى تحريم الحلال ، أو تحليل الحرام ، وإلى الفساد في شريعة الإسلام أولى بالجواز وأحق بالإظهار .

أما الغيبة المحرمة ، فهي أن يذكر الرجل عيوب أخيه بقصد الوضع منه ، والتنقيص له ، والازراء به ، فيما لا يعود إلى حكم النصيحة ، فقد روى أن بن أبي خلف قال : كنا عند ابن أبي علية ، فجاءه رجل فسأله عن حديث الليث بن أبي سليم ، فقال بعض من حضره ، وما تصنع بليث ابن أبي سليم ، وهو ضعيف الحديث ، لِمَ لا تسأله عن حديث لأيوب ، قال : فقال : سبحان الله ، أتغتاب رجلا من العلماء ؟

قال . فقال ابن علية : ياجاهل نصحك ، إن هذا امانة ، ليس بغيبة[2] .

وكان النقاد يدققون في حكمهم على الرجال ، يعرفون لكل محدث ماله وما عليه .

قال الشعبي : والله لو أصبت تسعا وتسعين مرة ، وأخطأت مرة لعدوا عليّ تلك الواحدة[3] .

---

(١) المرجع السابق ص ٨٣ - ٨٤ .

(٢) الكفاية ص ٨٩ .

(٣) تذكرة الحفاظ جـ ١ / ٧٧ .

وكانت المظاهر لا تغريهم ، وإنما كان كل همهم إخلاص العمل لله ، ودفع الباطل عن سنة رسول الله - ﷺ . قال يحي بن معين : « إنا لنطعن على أقوام لعلهم قد حطوا رحالهم فى الجنة منذ أكثر من مائتى سنة[1] » .

قال السخاوى : « أى أناس صالحون ، ولكنهم ليسوا من أهل الحديث[2] » .

وعن أبى بكر بن خلاد قال : قلت ليحي بن سعيد القطان : أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله تعالى ؟

قال : قال : لأن يكون هؤلاء خصمائى أحب إلىّ من أن يكون خصمى رسول الله ﷺ يقول : لِمَ حدثت عنى حديثا ترى أنه كذب[3] .

وهكذا اجتهد العلماء ، وتقربوا إلى الله تعالى بتحصيل الوصول إلى الرواية المقبولة بالبحث عن رجالها بعد أن وضعوهم أمام السبر والاستقراء ، وتناولوهم من كل ناحية ، ووزنوهم بموازين العلم الدقيقة . وكان قصدهم التحفظ على سنة رسول الله - ﷺ - من أن يدنو من ساحتها الجهلة ، وليدفعوا عنها تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين ، فأصابوا فيما ابتغوه ، وتكوّن بذلك علم الجرح والتعديل ، أو علم ميزان الرجال ، وهو من أجل العلوم التى لا نعرف له مثيلا فى تاريخ الأمم الأخرى .

قال المستشرق الألمانى « شبرنجر » - فى تصدير كتاب الاصابة لابن

---

(١) الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع ص ١٦٠ : آ .
(٢) الاعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ص ٥٢ .
(٣) الكفاية ص ٩٠ .

حجر طبعه كلكتا سنة ١٨٥٣ - ١٨٦٤ — لم تكن فيما مضى أمة من الأمم السالفة ، كما أنه لا توجد الآن أمة من الأمم المعاصرة أتت فى علم أسماء الرجال بمثل ما جاء به المسلمون فى هذا العلم العظيم الخطر الذى يتناول أحوال خمسمائة ألف رجل وشئونهم[1] ، هذا وقد ألفت مصنفات ضخمة فى الرواة وأقوال النقاد فيهم ، وتفنن العلماء فى تنويع هذه المصنفات ، وتقسيمها ، وقد بذلوا فى ذلك جهودا مضنية تشهد لهم بصبرهم ومهارتهم وإخلاصهم فى خدمة دينهم ، وذب الكذب عن سنة نبيهم ، وقد توصلوا بذلك إلى ما لم تتوصل إليه الأمم السابقة ، ولا اللاحقة فى هذا الميدان ، وما تزخر به المكتبة الإسلامية من كتب فى رجال الحديث أعظم شاهد على ذلك .

ثالثاً : إلتزامهم بقواعد دقيقة فى حكمهم على رجال الإسناد .

لقد وضع أسس على الجرح والتعديل كبار الصحابة والتابعين ، ومن أتى بعدهم من العلماء ، وذلك للحكم على رجال الإسناد وسوف أتناول — إن شاء الله — أهم تلك القواعد :

١ — معرفة من تقبل روايته : اتفق علماء الحديث والفقه على أن لا تقبل روايته إلا بشرطين :

الأول : أن يكون عدلا ، أى مسلما ، بالغا ، عاقلا ، سليما من أسباب الفسق ، سالما من خوارم المروءة

الثانى : أن يكون ضابطا ، ويعنون به أن يكون الراوى غير سيىء الحفظ ، ولا فاحش الغلط ، ولا مخالفا للثقات ، ولا كثير الأوهام ولا مغفلا .

(١) أضواء على التاريخ الاسلامى ص ١٣٦ .

قال الشافعي ـ رحمه الله ـ قال لي قائل : أحدد لي أقل ما تقوم به الحجة على أهل العلم حتى يثبت عليهم خبر الخاصة ، فقلت : خبر الواحد عن الواحد حتى ينتهي به إلى النبي ﷺ أو من انتهى به إليه دونه ، ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أمورا :

منها : أن يكون من حدث به ثقة في دينه ، معروفا بالصدق في حديثه ، عاقلا بما يحدث به ، عالما بما يحيل معاني الحديث من اللفظ ، أو أن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمعه ، لا يحدث به على المعنى ، لأنه إذا حدث به على المعنى ، وهو غير عالم بما يحيل معناه ، لم يدر لعله يحيل الحلال إلى الحرام ، وإذا أداه بحروفه فلم يبق وجه يخاف فيه إحالته للحديث ، حافظا إن حدث من حفظه ، حافظا لكتابه إن حدث من كتابه ، إذا شرك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم ، بريئا من أن يكون مدلسا يحدث عمن لقي ما لم يسمع منه ، ويحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم بما يحدث الثقات خلافه عن النبي ﷺ ويكون هكذا من فوقه ممن حدثه حتى ينتهي الحديث موصولا إلى النبي ﷺ أو إلى من انتهى به إليه دونه ، لأن كل واحد منهم مثبت لمن حدثه ، مثبت على من حدث عنه[1] اهـ .

وقد روى عبد الله بن عمر عن عمر قال : كان يأمرنا ألا نأخذ إلا عن ثقة .

وروى الشافعي وغيره عن يحيى بن سعيد قال : سألت ابن عبد الله ابن عمر عن مسألة فلم يقل فيها شيئا . فقيل له : إنا لنعظم أن يكون مثلك إمامي هدى تسأل عن أمر ليس عندك فيه علم . فقال : أعظم والله

---

(١) الكفاية ص ٦٢ - ٦٣

من ذلك عند الله ، وعند من عرف الله ، وعند من عقل عن الله أن أقول ما ليس فيه علم ، أو أخبر عن غير ثقة ، وقال الشافعي : وقال سعد بن إبراهيم : لا يحدث عن النبي ﷺ إلا الثقات[1] ، وإذا كانت الرواية لا تؤخذ إلا من الثقات ، فكيف يعلم ذلك ؟ أقول : إن عدالة الراوى تثبت بأحد أمرين :

١ ــ إما تنصيص المعدلين عليها ، أى أن ينص علماء الجرح والتعديل أو أحدهم عليها فى كتب الجرح والتعديل[2] .

٢ ــ أو بالاستفاضة ، والشهرة ، أى باستفاضة عدالة الرواة واشتهارهم بالصدق والبصيرة واستقامة الأمر مثل مالك بن أنس ، والسفيانين ، والأوزاعى وغيرهم ، فهؤلاء وأمثالهم ، لا يسأل عن عدالتهم .

رأى ابن عبد البر فى ثبوت العدالة : لقد توسع فى ذلك فقال : كل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمود فى أمره أبدا على العدالة حتى يتبين جرحه ، واستدل بحديث : « يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ، ينفون عنه تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين » قال ابن الصلاح : وفيما قاله اتساع غير مرضى ، وذلك لأن الحديث غير صحيح . قاله العراقى ؛ لأن أشهر طرق الحديث رواية معان بن رافعة السلامى عن إبراهيم بن عبد الرحمن عن النبي ﷺ هكذا رواه ابن أبى حاتم فى مقدمة الكامل ، والعقيلى فى تاريخ الضعفاء فى ترجمة معان بن رافعة ، وقال : إنه لا يعرف إلا به[3] . اهـ . وعلى تقدير صحته فلا يدل

---

(١) المصدر السابق ص ٧٣ .

(٢) التقييد والإيضاح ص ١٣٧ .

(٣) تدريب الراوى ج ١ / ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

لابن عبد البر ؛ لأنه يحمل على أنه خبر أريد به الأمر بدليل ما رواه أبو محمد بن أبي حاتم في مقدمة كتاب الجرح والتعديل « ليحمل هذا العلم » بلام الامر بدليل أنه يوجد من يحمل هذا العلم ، وهو غير عدل ، لا سيما في هذه الأزمان .

أما معرفة ضبط الراوي ؛ فيمكن باختبار مروياته ؛ فإن وافقت رواية الثقات المتقنين في روايتهم فهو ضابط ، ولا تضر مخالفته النادرة لهم ، فإن كثرت مخالفته لهم اختل ضبطه ، ولم يحتج به .

وإذا كان الحكم على الراوي متوقفا على أقوال علماء الجرح والتعديل فهل لا بد من ذكر السبب ؟

لقد اختلف العلماء على النحو التالي :

١ - التعديل يقبل من غير ذكر سببه على المذهب الصحيح المشهور ؛ لأن أسبابه كثيرة ، يشق ذكرها ، إذ يحتاج المعدل أن يقول مثلا : لم يفعل كذا ، لم يرتكب كذا ؛ أو يقول : « هو يفعل كذا ويفعل كذا » فيعدد جميع ما يفسق بفعله ، أو بتركه ، وذلك شاق جدا[1] ، ولأن الأصل العدالة في المعدل ، ومطالبة المعدل بذكر سبب التعديل شك في علمه ، واتهام له بالجهل بما يعدل ، وهو سوء ظن على خلاف الأصل ، وهو محرم ، فيجب حمل قوله على السلامة لموافقته الأصل[2] . أما الجرح فلا بد أن يذكر سبب التجريح ، لأنه يحصل بأمر واحد ، ولا يصعب ذكره ، ولأن الناس مختلفون في أسباب الجرح فقد يجرح أحدهم بما ليس بجارح .

---

(١) المصدر السابق ج ١ / ٣٠٥ .
(٢) الكفاية ص ١٦٥ ، ١٦٦ .

قال ابن الصلاح : وهذا ظاهر مقرر فى الفقه وأصوله[1] .

وقال الخطيب البغدادى : وهذا القول هو الصواب عندنا ، وإليه ذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده ، مثل محمد بن إسماعيل البخارى ، ومسلم بن الحجاج النيسابورى ، وغيرهما ، فإن البخارى قد احتج بجماعة سبق من غيره الطعن فيهم ، والجرح لهم كعكرمة مولى ابن عباس فى التابعين ، وكإسماعيل بن أبى أويس ، وعاصم بن على ، وعمرو بن مرزوق فى المتأخرين وهكذا فعل مسلم فإنه احتج بسويد بن سعيد ، وجماعة اشتهر الطعن فيهم ، وسلك أبو داود السجستانى هذه الطريق ، وغير واحد ممن بعده ، فدل ذلك على أن الجرح لا يثبت إلا إذا فسر سببه ، وذكر وجهه[2] .

وقد عقد الخطيب بابا فى بعض أخبار أستفسر فى جرحة فذكر مالا يصلح جرحا ولا نطيل بذكر هذه الأخبار .

٢ — قبول الجرح غير المفسر ، ولا يقبل التعديل إلا بذكر سببه ؛ لأن أسباب العدالة يكثر التصنع فيها ، فيبنى المعدل على الظاهر .

٣ — لا يقبلان إلا مفسرين ؛ لأنه كما قد يجرح الجارح بما لا يقدح ، كذلك يوثق المعدل بما لا يقتضى العدالة .

٤ — لا يجب ذكر السبب فى واحد منهما ؛ إذا كان الجارح والمعدل عالمين بأسباب الجرح والتعديل ، والخلاف فى ذلك ، يصير مرضيا فى اعتقاده وأفعاله واختار شيخ الإسلام تفصيلا حسنا : فإن كان من

---

(١) التقييد والايضاح ص ١٤٠ .

(٢) الكفاية ص ١٧٩ - ١٨٦ .

جرح مجملا قد وثقه أحد من أئمة هذا الشأن لم يقبل الجرح فيه من أحد كائنا من كان إلا مفسرا ؛ لأنه قد ثبتت له رتبة الثقة ، فلا يزحزح عنها إلا بأمر جلي ؛ فإن أئمة هذا الشأن لا يوثقون إلا من اعتبروا حاله في دينه ، ثم في حديثه ، ونقدوه كما ينبغي ، وهم أيقظ الناس فلا ينقض حكم أحدهم إلا بأمر صريح ، وإن خلا عن التعديل قبل الجرح فيه غير مفسر إذا صدر من عارف ؛ لأنه إذا لم يعدل فهو في حيز المجهول وإعمال قول المجرح فيه أولى من إهمال(١) .

والواقع أن ما ذكره ابن حجر هو الذي يطمئن إليه الباحث ، وذلك بعد إستقرار علوم الحديث ، وتدوينها ، فإن الراوي لا ينبغي أن يترك حديثه حتى يجمع الناس على تركه كما هو مذهب النسائي والإمام أحمد ، فإن العلماء لا يختلفون في توثيق الثقة ، أو تضعيف الضعيف ، وهذا هو معنى كلام الذهبي : لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن على توثيق ضعيف ، ولا على تضعيف ثقة .

## بم يثبت الجرح والتعديل ؟

الصحيح أنه يثبت الجرح والتعديل بقول واحد من أهل هذا الشأن ؛ وذلك إذا كان بصفة من يجب قبول قوله .

قال الخطيب : والذي نستحبه أن يكون من يزكي المحدث اثنين للاحتياط ، فإن اقتصر على تزكية واحد أجزأ ، يدل على ذلك أن عمر بن الخطاب قبل تزكية سنين أبي جميلة قول عريفه ، وهو واحد(٢) .

---

(١) تدريب الراوي جـ ١ / ٣٠٧ ، ٣٠٨ .
(٢) الكفاية في علم الرواية ص ١٦١ .

## حكم اجتماع الجرح والتعديل فى راو واحد :

إن الناظر فى كتب الجرح والتعديل يجد كثيراً ما يجتمع فى الراوى الواحد حكمان مختلفان حيث يجد أن بعض العلماء يعدل الراوى ، والبعض الآخر يجرحه ، فهل يكون الراوى والحالة هذه من المعدّلين ، أم من المجروحين ؟

١ - يقدم الجرح على التعديل ، ولو كثر المعدلون ؛ لأن مع الجارح زيادة علم لم يطلع عليها المعدل ، ولأنه مصدق للمعدل فيما أخبر به عن ظاهر حاله ، إلا أنه يخبر عن أمر باطن خفى عنه .

٢ - يقدم التعديل فى حالة كثرة المعدلين .

٣ - يترجح أحدهما بمرجح[1] .

والرأى الأول هو الراجح والمعتمد عند علماء الجرح والتعديل ، وهذا الذى تقدم إذا كان التعارض بين قولين العالمين .

أما إذا تعارض القولان من عالم واحد ، فإن العمل آخر القولين ، إن علم المتأخر ، وإن لم يعرف فالوقف كما ذكره الزركشى[2] .

## ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبهما

لقد قسم أبو محمد عبد الرحمن بن أبى حاتم فى مقدمة كتابه « الجرح والتعديل » كلا من ألفاظ الجرح والتعديل إلى أربع مراتب ، وبين حكم كل مرتبة منها ، ثم زاد الذهبى ، وبعده العراقى مرتبة على مراتب التعديل هى أعلى من المرتبة الأولى عند ابن أبى حاتم ، وهى ما كرر فيها لفظ التوثيق مثل « ثقة ثقة » أو « ثقة حجة » . ثم زاد الحافظ

(١) انظر تفصيل ذلك فى الكفاية ص ١٧٥ ، ١٧٧ .

(٢) تدريب الراوى جـ ١ / ٣٠٩ .

ابن حجر العسقلانى مرتبة أعلى من المرتبة التى زادها الحافظان الذهبى والعراقى وهى صيغة التفضيل مثل « أوثق الناس » أو « أثبت الناس » فصارت مراتب التعديل ستة .

وكذلك زاد العلماء على ابن أبى حاتم فى مراتب الجرح مرتبتين فصارت ستا أيضا .

مراتب ألفاظ التعديل :

١ ـ ما دل على المبالغة فى التوثيق ، أو كان على وزن « أفعل » وهى أرفع المراتب مثل : فلان إليه المنتهى فى التثبت ، أو فلان لا يسأل عنه ، ومثله قول الشافعى فى عبد الرحمن بن مهدى : لا أعرف له نظير فى الدنيا ، أو فلان أثبت الناس ، أو أوثق الخلق ، أو أوثق من أدركت من البشر .

٢ ـ وتأكد بصفة أو صفتين من صفات التوثيق مثل : ثقة ثقة ، أو ثقة ثبت ، أو ثبت حجة ، أو ثقة مأمون ، أو ثقة حافظ .

٣ ـ ما دل على التوثيق من غير تأكيد مثل : ثقة ، أو حجة ، أو ثبت ، أو عدل ضابط .

٤ ـ ما دل على التعديل من غير إشعار بالضبط مثل : صدوق ، أو محله الصدق أو لا بأس به ( عند غير ابن معين ) ، لأن يحيى بن معين إذا قال فى الراوى : لا بأس به فهو عنده ثقة ، قال الخطيب البغدادى : قيل ليحيى ابن معين إنك تقول : « فلان ليس به بأس » وفلان « ضعيف » قال : إذا قلت ليس به بأس فهو ثقة ، وإذا قلت لك : هو ضعيف ، فليس هو بثقة . لا يكتب حديثه[1] ومن ألفاظ هـذه المرتبة ، مأمون ، أو خيار .

(١) الكفاية ص ٦٠ .

٥ ـ ما ليس فيه دلالة على التوثيق أو التجريح ، مثل : فلان شيخ ، أو روى عنه الناس ، أو إلى الصدق ما هو ، أو وسط ، أو شيخ وسط .

٦ ـ ما أشعر بالقرب من التجريح ، مثل : فلان صالح الحديث ، أو يكتب حديثه أو يعتبر به ، أو مقارب الحديث ـ أو صالح .

حكم هذه المراتب :

١ ـ أما المراتب الثلاث الأولى ، فيحتج بأهلها ، وإن كان بعضهم أقوى من بعض .

١ ـ أما المرتبتان الرابعة والخامسة ، فلا يحتج بأهلهما ، ولكن يكتب حديثهم ويختبر ؛ لأن هذه العبارات لا تشعر بالضبط فينظر فى حديث الراوى الموصوف بهذه الأوصاف بعرضها على أحاديث الثقات المتقنين ، فإن وافقهم احتج بحديثهم ، وإلا فلا .

هذا ، وقد وهم كثير من الباحثين فى فهم مدلول كلام ابن أبى حاتم فى قوله : « إذا قيل إنه صدوق ، أو محله الصدق ، أو ليس به بأس فهو ممن يكتب حديثه . وينظر فيه » فاعتبر من قيل فيه ( صدوق ) حديثه حسن والصواب : أن من قيل فيه ذلك لا يعتبر حديثه حسنا إلا بعد الاعتبار أما قبل ذلك فلا يكون حسنا ؛ لأن الحديث الحسن من نوع المحتج به[1] .

---

(١) انظر التقييد والايضاح ص١٥٨ ، نزهة النظر شرح نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر ص ٧١ ، وكذا مقدمة الجرح والتعديل لابن أبى حاتم .

٣ ـ أما أهل المرتبة السادسة ، فلا يحتج بأحاديثهم ، ولكن يكتب حديثهم للاعتبار فقط دون الاختبار ، وذلك لظهور أمرهم فى عدم الضبط .

مراتب ألفاظ الجرح :

١ ـ ما دل على التليين أو نحوه ( وهى أسهل مراتب الجرح ، وقريبة من التعديل ) مثل : فلان ليّن الحديث ، أو فيه مقال ، أو فى حديثه ضعف ، أو ليس بذاك ، أو ليس بمأمون .

٢ ـ ما صرح بعدم الاحتجاج به وشبهه ، مثل : فلان لا يحتج به ، أو ضعيف . أو له مناكير ، أو رواه ، أو ضعفوه .

٣ ـ ما صرح بعدم كتابة حديثه ونحوه ، مثل : فلان لا يكتب حديثه ، أو لا تحل الرواية عنه . أو ضعيف جداً ، أو رواه بمسرة ، أو طرحوا حديثه .

٤ ـ ما دل على إتهامه بالكذب ونحوه ، مثل : فلان متهم بالكذب ، أو متهم بالوضع أو يسرق الحديث ، أو ساقط ، أو ليس بثقة .

٥ ـ ما دل على وصفه بالكذب ونحوه ، مثل : فلان كذاب ، أو دجال ، أو وضاع ، أو يكذب ، أو يضع .

٦ ـ ما دل على المبالغة فى الكذب ونحوه ، ( وهى أسوأ مراتب الجرح ) مثل : فلان أكذب الناس ، أو إليه المنتهى فى الكذب ، أو هو ركن الكذب ، أو هو معدن الكذب ، أو إليه المنتهى فى الوضع .

حكم هذه المراتب :

١ ـ ما أهدر المرتبتين الأولى والثانية ، فإنه لا يحتج بحديثهم ، لكن يكتب

حديثهم للاعتبار فقط ، وإن كان أهل المرتبة الثانية دون أهل المرتبة الأولى .

٢ - أما أهل المراتب الأربع الأخيرة (أى الثالثة ، والرابعة والخامسة والسادسة) فلا يحتج بحديثهم ، ولا يكتب ، ولا يعتبر به ، لأنه لا يصلح لأن يتقوى ، أو يقوى غيره .

قال ابن حجر : وللجرح مراتب : وأسوأها : الوصف بأفعل ، أكذب الناس ثم دجال أو وضاع أو كذاب ، وأسهلها : سيىء الحفظ ، أو فيه مقال[1] والواقع أن بين أسوأ الجرح وأسهله مراتب لا تخفى ، وقد تقدم بيانها هذا ، وقد أفادت معايير المحدثين فى الجرح والتعديل فى معرفة من يؤخذ منه ، ومن لا يؤخذ ، ومن يكتب حديثه ، ومن لا يكتب .

ومن أهم أصناف المتروكين :

١ - الكذابون على رسول الله ﷺ : اتفقت كلمة أهل العلم على أن الكذب على النبى ﷺ من أكبر الكبائر بدليل قوله ﷺ « من كذب علىّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار »[2] . ومن ثم أجمعوا على رد حديثه ثم اختلفوا فى توبته هل تقبل أم لا ؟ .

لقد ذكر غير واحد من أهل العلم أنه يوجب رد الحديث أبدا ، وإن تاب فاعله وهذا هو مذهب أحمد بن حنبل ، وأبو بكر الحميدى شيخ الإمام البخارى .

فقد روى الخطيب البغدادى أن الإمام أحمد بن حنبل سئل عن محدث

---

(١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص ٦٩ .
(٢) البخارى ( فتح البارى ) جـ ١ / ٣٠٧ .

كذب فى حديث واحد ، ثم تاب ورجع ، قال : توبته فيما بينه وبين الله تعالى ، ولا يكتب ولا يكتب حديثه أبدا(١) . قال أبو المظفر السمعانى : من كذب فى خبر واحد وجب إسقاط ما تقدم من حديثه(٢) .

واختار الإمام النووى القطع بصحة توبته ، وقبول روايته كشهادته ، كالكافر إذا أسلم .

٢ ـ الكاذبون فى أحاديثهم العامة : ولو لم يكذبوا على رسول الله ـ ﷺ وقد اتفقوا على رد رواية من عرف عنه الكذب ، ولو مرة واحدة ، قال الإمام مالك : لا يؤخذ العلم عن أربعة : رجل معلن بالسفه وإن كان أروى الناس ، ورجل يكذب فى حديث الناس ، وإن كنت لا أتهمه أن يكذب على رسول الله ﷺ ، وصاحب هوى يدعو الناس إلى هواه ، وشيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث به » . اما إذا تاب ، وعرفت عدالته بعد ذلك ؛ فالجمهور على قبول توبته وروايته .

٣ ـ أصحاب البدع والأهواء ؛ اتفق العلماء ـ أيضا ـ على عدم قبول حديث صاحب بدعة إذا كفر ببدعته ، وكذا إذا استحل الكذب ، وإن لم يكفر ببدعته ، أما إذا لم يستحل الكذب ، فهل يقبل أم لا؟ أو يفرق بين كونه داعية أو غير داعية ؟ فالداعية لا تقبل روايته ، وغير الداعية تقبل قال الشافعى : « وتقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من الرافضة ؛ لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم ، وهذا هو الذى رجحه النووى قال : « هو الأظهر الأعدل ، وقول الكثير أو الأكثر » .

---

(١) الكفاية ص ١٩٠ .
(٢) تدريب الراوى جـ ١ / ٣٣٠ .

أقول المسألة فيها خلاف معروف والأظهر أن العبرة فى قبول خبر الراوى هو صدقه وأمانته ، والثقة بدينه وخلقه ، فإن المتتبع لأحوال الرواة يرى أن من أهل البدع من هو أهل للثقة والاطمئنان ، وإن رووا ما يخالف رأيهم ، ولهذا احتج أصحاب الصحيحين وغيرهما بكثير غير الدعاة(١) .

٤ ـ الزنادقة ، والفساق ، والمغفلون الذين لا يفهمون ما يحدثون ، وكل من لا تتوفر فيهم صفات الضبط والعدالة والفهم .

قال ابن كثير : المقبول : الثقة الضابط لما يرويه ، وهو المسلم العاقل البالغ سالما من أسباب الفسق وخوارم المروءة : وأن يكون مع ذلك متيقظا غير مغفل ، حافظا إن حدث من حفظه ، فاهما إن حدث عن المعنى ، فإن اختل شرط مما ذكرنا ردت روايته(٢) .

رواة يتوقف فى قبول مروياتهم من أهمهم :

١ ـ من اختلف فى تعديله وتجريحه .

٢ ـ من كثر خطؤه ، وخالف الأئمة الثقات فى مروياتهم .

٣ ـ من كثر نسيانه .

٤ ـ من اختلط آخر عمره .

٥ ـ من ساء حفظه .

٦ ـ من كان يأخذ عن الثقات ، والضعفاء ولا يتحرى .

أقول : لقد توقف المحدثون فى قبولهم لمرويات هؤلاء لعدم الثقة .

---

(١) انظر تدريب الراوى جـ ١ / ٣٢٥ ، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص ١٠٠ ، ١٠١ الكفاية ص ١٩٤ - ٢٠١ .

(٢) الباعث الحثيث ص ٩٢ .

بمروياتهم . قال الشافعي : « ومن كثر غلطه من المحدثين ، ولم يكن له أصل كتاب صحيح لم يقبل حديثه »(١) .

رابعا : وضع قواعد لتقسيم الحديث وتمييزه :

لقد ساعدت قواعد المحدثين السابقة على تقسيم الحديث إلى أنواعه الثلاثة المعروفة وهي :

١ ـ الصحيح : قال ابن كثير : حد الصحيح أنه المتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله ، حتى ينتهي إلى رسول الله ﷺ أو إلى منتهاه من صحابي أو من دونه ، ولا يكون شاذاً ، ولا مردوداً ، ولا معللا بعلة قادحة(٢) .

٢ ـ الحسن : اختلف في حده ، قال الخطابي : هو ما عرف مخرجه ، واشتهر رجاله : وقال ابن الصلاح : الحديث الحسن قسمان :

أحدهما : الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته غير أنه ليس مغفلا كثير الخطا ، وهو منهم بالكذب ، ويكون متن الحديث قد روى مثله أو نحوه من وجه آخر .

الثاني : أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة ، ولم يبلغ درجة رجال الصحيح في الحفظ والاتقان ، ولا يعد ما ينفرد به منكراً ، ولا يكون المتن شاذاً ولا معللا(٣) .

أقول : كلام ابن الصلاح في حد يشير إلى قسميه :

---

(١) الكفاية ص ٢٢٨ .
(٢) الباعث الحثيث ص ٢٣ .
(٣) التقييد والايضاح ص ٤٦ ـ ٤٧ .

الحسن لغيره ، والحسن لذاته .

٣ ـ الضعيف : هو ما لم تجتمع فيه صفات الصحيح ، ولا صفات الحسن .

ولقد كان تكلم العلماء فى أنواع الضعيف ، وبنوا ذلك على منشأ الضعف من السند ، أو المتن ، فقسمه ابن حبان تسعة وأربعين قسما ، وقسمه ابن الصلاح إلى أقسام كثيرة باعتبار فقد صفة من صفات القبول الستة ، وهى : الاتصال ، والعدالة ، والضبط ، والمتابعة فى المستور ، وعدم الشذوذ ، وعدم العلة ، وباعتبار فقد صفة من صفة أخرى تليها أولا ، أو مع أكثر من صفة إلى أن تفقد الستة ، فبالغت فيما ذكره العراقى فى شرح الألفية اثنين وأربعين قسما[1] . وتفصيل هذه الأنواع فى كتب علوم الحديث .

## المطلب الثانى

### « معايير المحدثين فى نقد المتن »

لقد بذل المحدثون جهودا مشكورة فى بحث المتن ونقده ، وبيان صحيحة من مكذوبه . وقاموا بوضع معايير ، وقواعد لمعرفة ذلك ، وبالنظر الأحاديث المختلفة على النبى ﷺ تبين لنا أن سببها يرجع تارة أخرى لأمور فى المتن ولكل علامات يعرف بها .

أولا : علامات يعرف بها كذب الراوى :

(١) أن يعترف الراوى بكذبه ، ويقر بوضعه للمتن ، كما روى البغدادى بسنده عن المهدى أنه قال : أقر عندى رجل من الزنادقة أنه وضع

---

(١) تدريب الراوى ص ١٧٩ .

أربعمائة حديث ، فهى تجول فى أيدى الناس[1] .

وكما اعترف أبو جزى وهو مريض ، فقال : « لولا أنه حضرنى من الله ما ترون كنت خليقا ألا أقر ولا أعترف ، ولكنى أشهدكم أنى وضعت من الحديث كذا ، وكذا » وإنى أستغفر الله منها وأتوب إليه »[2] .

وهذا أقوى دليل على كذب الحديث واختلاقه .

(ب) أن تكون هناك قرينة دالة على الكذب تقوم مقام الاعتراف ، وذلك كأن يروى الراوى عن شيخ لم يلقه ، أو ولد بعد وفاته ، أو فى بلد بعيد عنه ولم يرحل له ، قيل لشعبة : لم لا تحدث عن عثمان بن أبى اليقظان وهو عثمان بن عمير ، فقال : كيف أحدث عن رجل كنت جالسا معه فسألته عن سنة ، فأخبرنى بمولده ، ثم حدث عن رجل قد مات قبل ان يولد[3] ؟

وإن هذا الصنف لا يمكن معرفته إلا بمعرفة مولد الشيوخ ووفاتهم ، والبلدان التى رحلوا إليها ، والأماكن التى اقاموا فيها ، كيلا يستغل الكذابون الشيوخ الثقات لترويج ما يكذبون .

قال سفيان الثورى : لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ وقال حفص بن غياث : « إذا اتهم الشيخ فحاسبوه بالتاريخ - يعنى احسبوا سنه وسن من كتب عنه[4] .

(ج) أن يكون راوية معروفا بالكذب ، وينفرد بروايته بحيث لم يشاركه غيره من الثقات فيحكم على روايته بالكذب والاختلاق ،

---

(١) الكفاية ص ٤٠٦ .
(٢) قول الأخبار ص ٦ .
(٣) المصدر السابق ص ١٦ .
(٤) تهذيب التاريخ الكبير لابن عساكر ج ١ ص ٢٦ .

وقد استقصى علماؤنا الكذابين ، وبينوا المرويات المكذوبة .

( د ) وقد يعلم الكذب فى المتن من حال الراوى ، ودواعته النفسية ومن امثلة ذلك ، ما روى عن سيف بن عمر التميمى قال : كنت عند سعد ابن طريف فجاء ابنه من الكتاب يبكى ، فقال : مالك ، قال : ضربنى المعلم ، قال لأخزينه اليوم ، حدثنى عكرمة عن ابن عباس مرفوعا ، « معلموا صبيانكم شراركم أقلهم رحمة لليتيم ، وأغلظهم على المسكين ، وقيل للمأمون ابن أحمد الهروى : ألا إلى الشافعى ومن تبعه بخراسان ، فقال : حدثنا أحمد بن عبد الله ، حدثنا عبيد الله بن معدان الأزدى ، عن أنس مرفوعا « يكون فى أمتى رجل يقال له محمد بن إدريس أضر على الشيطان من إبليس ، ويكون فى أمتى رجل يقال له أبو حنيفة هو سراج أمتى[1] .

## ثانياً : معايير يعرف بها الكذب فى المروى « المتن » :

إن المتتبع للمرويات التى ردها المحدثون للحظ فى متونها يستطيع أن يستخلص المعايير والقواعد التى وزنوا بها هذه المرويات ، ونستطيع أن نقرر - ونحن فى معرض التعرض لهذه المعايير - أنها دقيقة ، وجامعة ، ولم تترك شاردة ولا واردة إلا ويمكن إخضاعها لهذه المعايير ، ومن ثم أصبحت معايير ثابتة ومطمئنة للباحث فى أن المحدثين ما قصروا فى تقديم لنصوص السنة ، وأكبر دليل على ذلك كتب الموضوعات التى حوت المتروكات من هذه النصوص ، مع كل نص يظهر لكل ذى عقل سليم مدى دقة المحدثين فى اعتبارهم لهذه المقاييس التى وضعوها

وسوف نحاول أن نلقى الضوء على أهم معايير نقد المتن حتى يمكن

---

(١) تدريب الراوى جـ ١ / ٧٧ ، ٢٧٨ .

الاستفادة بها فى ذب الكذب عن أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

هذا ، ويمكن إجمال هذه المعايير على النحو التالى :

أولا : أن يظهر فى نص الحديث ركاكة فى ألفاظه بحيث يمجها السمع ، ويدفعها الطبع ، ويدرك من له إلمام باللغة أن هذا ليس من فصاحة النبى ﷺ وقد وضعت أحاديث ركيكة تشهد ألفاظها ومعانيها لوضعها .

قال شيخ الإسلام ابن حجر : المدار فى الركاكة على ركاكة المعنى ، فحيثما وجدت دل على الوضع ، وإن ينضم إليه ركاكة اللفظ ؛ لأن هذا الدين كله محاسن ركاكة ترجع إلى الرداءة ، وقال : أما ركاكة اللفظ فلا تدل على ذلك لاحتمال أن يكون رواه بالمعنى فغير ألفاظه بغير فصيح ، نعم إن صرح بأنه من لفظ النبى ﷺ فكاذب(١) .

ومن أمثلة ذلك ، حديث « من فارق الدنيا وهو سكران دخل القبر سكران ، وبعث سكران ، وأمر به إلى النار سكران إلى جبل أو نهر يقال له سكران »(٢) .

ثانيا : أن يظهر الحديث ، بأن يكون مخالفا لبديهيات العقول من غير أن يمكن تأويله ، ويكذبه الحس ، ويكون مخالفا لقواعد الطب ومن أمثلة ذلك حديث « الباذنجان لما أكل له » و « الباذنجان شفاء من كل داء » .

قال العلامة الملا على القارى : قبح الله واضعهما ؛ فإنه لو قال بعض جهلة الأطباء لسخر منه ، ولو أكل الباذنجان للحمى والسوداء الغالبة وكثير من الأمراض لم يردها إلا شدة ، ولو أكله فقير ليستغنى

---

(١) تدريب الراوى جـ ١ / ٢٧٦ .
(٢) تنزيه الشريعة جـ ٢ / ٢٢٢ .

لم يفده الغنى ، أو جاهل ليعلم لم يفده العلم[1] .

وكذا حديث : « عليكم بالعدس ، فإنه مبارك ، يرقق القلب ، ويكثر الدمعة ، قدس فيه سبعون نبياً »[2].

وما أروع قول عبد الله بن المبارك حين سئل عن هذا الحديث ، وقد قيل له : إنه يروى عنك ، فقال ، وعنى أيضا ؟ أرفع شيء في العدس أنه شهوة اليهود ، ولو قدس فيه نبي واحد لكان شفاء من الأدواء ، فكيف بسبعين نبياً ؟ وقد سماه الله أدنى ، وذم من اختاره على المن والسلوى ، وجعله قرين الثوم والبصل ، أفترى أنبياء بني إسرائيل قدسوا فيه لهذه العلة ، والمضار الذي فيه من تهيج السوداء ، والنفخ والرياح والغليظة ، وضيق النفس ، والدم الفاسد ، وغير ذلك من المضار المحسوسة ويشبه أن يكون هذا من وضع الذين أختاروه على المن والسلوى[3] .

قال ابن قيم الجوزية : ذكر البيهقي عن إسحق قال : سئل ابن المبارك عن هذا الحديث الذي جاء فيه العدس بأنه قدس على لسان سبعين نبياً . فقال : ولا على لسان نبي واحد ، وإنه لمؤذٍ منفخ . من حدثكم به ؟

قالوا : سلم بن سالم ، فقال : عمن ؟ قالوا : عنك . قال : وعني أيضاً[4].

ومن أمثلة مخالفة معنى الحديث لقواعد الطب حديث « اشربوا على الطعام تشبعوا » فإن الشرب على الطعام يفسده ، ويمنع من استقراره

---

(١) الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة ص ٢٩٨ - ٢٩٩ .
(٢) القواعد المجموعة ص ١٦١ .
(٣) الأسرار المرفوعة ص ٢٩٩ .
(٤) زاد الميعاد ج ٣ / ٢١٠ .

فى المعدة ومن كمال نضجه[1] .

ثالثاً : أن يكون الحديث مخالفا للقواعد العامة فى الحكم والأخلاق .

مثل حديث « جور الترك ، ولا عدل العرب » .

قال ابن الديبغ : كلام ساقط لا حديث[2] .

قال الملا على القارى : هو كفر بظاهره ، حيث فضل ظلم جماعة على عدل جماعة ، مع أهل العدل أحسن أجناس الناس ، وأهل الجور أصلهم الأنجاس[3] .

رابعاً : أن يكون الحديث داعيا إلى الشهوة والمفسدة :

مثل حديث : « النظر إلى الوجه الجميل عبادة » قال ابن القيم : سئل شيخنا - يعنى ابن تيمية - فقال : هذا كذب باطل على رسول الله ﷺ لم يروه أحد بإسناد صحيح[4] .

خامساً : أن يكون الحديث مشتملا على سخافات لا تصدر عن العقلاء

مثل حديث : « المجرة التى فى السماء من عرق الأفعى التى تحت العرش(٥) .

فالحديث باطل فى نفسه ، وبطلانه أكبر دليل على أنه ليس من كلام النبى ﷺ وكذا حديث : « الديك الأبيض صديق »(٦) .

---

(١) الأسرار المرفوعة ص ٣٠٠ .
(٢) تمييز الطيب من الخبيث ص ٦٤ .
(٣) الأسرار المرفوعة ص ١٠٤ .
(٤) المصدر السابق ص ٢٥٢ .
(٥) مجمع الزوائد جـ ٢ / ١٣٥ .
(٦) تنزيه الشريعة جـ ٢ / ٢٤٩ .

قال ابن الجوزى : ما أحسن قول القائل : إذا رأيت الحديث يباين المعقول ، أو يخالف المنقول ، أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع[1] .

وهكذا ، كل ما يرده العقل بداهة فهو باطل مردود .

سادساً : أن يكون الحديث مخالفا لسنة الله فى الكون ، أو لقطعيات التاريخ .

مثل حديث : عوج بن عنق ، وأن طوله كان ثلاثة آلاف ذراع وثلاثمائة وثلاثين وأن نوحا لما خوفه الغرق ، قال له : احملنى فى قصعتك هذه ، وأن الطوفان لم يصل إلى كعبه ، وأنه كان يلتقط السمكة من قاعه ويشويها قرب الشمس[2] .

سابعاً : أن يكون الحديث مخالفا لصريح القرآن الكريم بحيث لا يقبل التأويل .

مثل حديث : « ولد الزنا لا يدخل الجنة إلى سبعة أبناء »[3] فإنه مخالف لقوله تعالى : « ولا تزر وازرة وزر أخرى »[4] .

ثامناً : أن يكون الحديث مخالفا لصحيح السنة مخالفة بينة .

مثل حديث : « إذا حدثتم عنى بحديث يوافق الحق فخذوا به حدثت به أو لم أحدث » .

وهذا حديث ظاهر البطلان ، لأنه لا يصح أن يحدث عن النبى ﷺ

---

(١) تدريب الراوى ج / ٢٧٧ .
(٢) الأسرار المرفوعة ص ٣١٩ .
(٣) علل الحديث ص ٤٨٨ .
(٤) الأنعام . ١٦٤ .

بما لم يقله بدليل قوله ﷺ : « لا تكذبوا علي فإنه ليس كذب علي ككذب على أحد »[1] .

تاسعاً : أن يتناقض نص الحديث مع القواعد العامة التي جاء بها القرآن الكريم والسنة النبوية .

وقد وجه النبي ﷺ أصحابه إلى قبول ما يتفق مع تلك القواعد ورد المتعارض معها .

فقد ذكر الخطيب البغدادي - في باب « وجوب إطراح المنكر والمستحيل من الحديث » - ما روى عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه ، قال: قال رسول الله ﷺ : ما حدثتم عني مما تنكرونه ، فلا تأخذوا به قال : فإني لا أقول المنكر ، ولست من أهله » .

وما روى عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، أنه قال : « سيأتيكم عني أحاديث مختلفة ، فما جاءكم موافقا الكتاب الله وسنتي فهو مني ، وما جاءكم مخالفا الكتاب الله وسنتي فليس مني » .

وما روى عن أبي حميد أن رسول الله ﷺ قال : « إذا سمعتم الحديث عني معرفة قلوبكم ، وتلين له أشعاركم وأبشاركم ، وترون أنه منكم قريب ، فأنا أولاكم به ، وإذا سمعتم الحديث عني تنكره قلوبكم ، وتنفر منه أشعاركم ، وأبشاركم ، وترون أنه منكم بعيد ، فأنا أبعدكم منه »[2] .

ومن أمثلة ما جاء متناقضا مع القواعد العامة للكتاب والسنة ، حديث : « آليت على نفسي ألا أدخل النار من كان اسمه أحمد أو محمداً »[3] .

---

(١) مجمع الزوائد ج ١ / ١٤٨ وقال الهيثمي رواه الطبراني في الكبير .
(٢) الكفاية ص ٦٠٢ - ٦٠٣ .
(٣) المنار المنيف لابن القيم ص ٩٣ .

على ، فإننا نعلم أنه كذب من طرق كثيرة ، فإن هذا النص لم يبلغه أحد بإسناد صحيح فضلاعن أن يكون متواترا ، ولا نقل أحدا ذكره على جهة الخفاء ، مع تنازع الناس فى الخلافة ، وتشاورهم فيها يوم السقيفة ، وحين موت عمر ، وحين جعل الأمر شورى بينهم فى ستة ، ثم لما قتل عثمان ، واختلف الناس على علىّ ، فمن المعلوم أن هذا النص لو كان كما تقوله الرافضة من أنه نص على علىّ نصاً جليا قاطعا للعذر وعلمه المسلمون ، لكان من المعلوم بالضرورة أنه لا بد أن ينقله الناس فقل مثله ، وأنه لا بد أن يذكره كثير من الناس ، بل أكثرهم أى مثل هذه المواطن التى تتوافر الهمم على ذكره فيها غاية التوافر ، فانتفاء ما يعلم أنه لازم يقتضى انتفاء ما يعلم أنه ملزوم[1] . اهـ .

قال ابن أبى حديد : واعلم أن الآنا ـ والأخبار فى هذا الباب كثيرة جداً ، ومن تأملها وأنصف علم أنه لم يكن هناك نص صريح ومقطوع به لا تختلجه الشكوك ، ولا يتطرق إليه الاحتمالات كما تزعم الإمامية ، فإنهم يقولون : إن الرسول ﷺ نص على أمير المؤمنين علىّ عليه السلام نصا صريحا جليا ليس بنص يوم الغدير ، ولا خبر المنزلة ، ولا ماشابههما من الأخبار الواردة من طرقها العامة ، بل نص عليه بالخلافة ، وبإمرة المؤمنين ، وأمر المسلمين أن يسلموا عليه بذلك فسلموا عليه بها ، وصرح لهم فى كثير من المقامات بأنه خليفة عليهم من بعده ، وأمرهم بالسمع والطاعة له ، ولا ريب بأن المنصف إذا سمع ما جرى لهم بعد وفاة رسول الله ﷺ ، يعلم قطعا أنه لم يكن هذا النص[2] . اهـ .

---

(١) منهاج جـ ٤ / ١١٨ .
(٢) شرح نهج البلاغة جـ ١ / ١٣٥ .

ثالث عشر : أن يشتمل الحديث على إفراط فى الثواب العظيم على الفعل الصغير ، والمبالغة بالوعيد الشديد على الأمر الحقير .

وقد أكثر القصاص من هذا النوع ترقيقا لقلوب الناس ، وإثارة لتعجبهم . وقد بين أيوب السختيانى أثر القصاص فى إفساد الحديث فقال: ما أفسد على الناس حديثهم إلا القصاص ، وقال أيضا : « ما أمات العلم إلا القصاص »[1] .

ومن أمثلة هذا النوع : حديث : « من صلى الضحى كذا وكذا ركعة أعطى ثواب سبعين نبياً »[2] .

وكأن هذا الكذاب لم يعلم أن غير النبى ﷺ لو صلى عمر نوح عليه السلام لم يعط ثواب نبى واحد قال الشيخ أحمد شاكر : وشر أصناف الوضاعين ، وأعظمهم ضررا : قوم ينسبون أنفسهم إلى الزهد والتصوف ، لم يتحرجوا من وضع الأحاديث فى الترغيب والترهيب ، احتسابا للأجر عند الله ، ورغبة فى حض الناس على عمل الخير واجتناب المعاصى ، فيما زعموا ، وهم بهذا العمل يفسدون ولا يصلحون ، وقد اغتر بهم كثير من العامة وأشباههم ، فصدقوهم ، ووثقوا بهم لما نسبوا إليه من الزهد والصلاح ، وليسوا موضعا للصدق : ولا أهلا للثقة[3] ا هـ .

تلك هى أهم المعايير التى وضعها المحدثون لنقد الحديث ، بيد أننا لا نستطيع أن نفعل دور الذوق الفنى المرهف ، والنظرة الفاحصة المستنيرة التى ألفت البحث الدقيق فى أحاديث رسول الله ﷺ فأصبحت ترى للصحيح منه ضياء كضياء الشمس ، وللمكذوب ظلمة كظلمة الليل .

قال الربيع بن خيثم : إن من الحديث حديثا له ضوء النهار نعرف به

(١) الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع ص ١٤٧ : ب .
(٢) الأسرار المرفوعة ص : ٢٩٧ .
(٣) الباعث الحثيث ص ٨٦ .

وإن من الحديث حديثا له ظلمة كظلمة الليل نعرفها بها[1] .

سئل ابن قيم الجوزية : هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر فى سنده ؟

فقال : هذا سؤال عظيم القدر ، وإنما يعرف ذلك من تضلع فى معرفة السنن الصحيحة ، واختلط بلحمه ودمه ، وصار له فيها ملكة ، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار ، ومعرفة سيرة رسول الله ﷺ وهديه فيما يأمر به وينهى عنه ، ويخبر عنه ، ويدعو إليه ، ويحبه ويكرهه ، ويشرعه للأمة ، بحيث كأنه مخالط له ﷺ بين أصحابه الكرام . فمثل هذا يعرف من أحوال رسول الله ﷺ وهديه وكلامه وأقواله وأفعاله . وما يجوز أن يخبر به ، وما لا يجوز ، مالا يعرفه غيره ، وهذا شأن كل متبع مع متبوعه ؛ فإن للأخص به الحريص على تتبع أقواله وافعاله من العلم بها ، والتمييز بين ما يصح أن ينسب إليه وما لا يصح ، ما ليس لمن لا يكون كذلك ، وهذا شأن المقلدين مع أئمتهم يعرفون من أقوالهم ونصوصهم ومذاهبهم ومشاربهم ما لا يعرفه غيرهم[2] .

هذا ، ولقد كان من ثمرة تطبيق هذه المعايير على ألسنة تمييز الصحيح من المكذوب ، وظهور كتب الموضوعات التى تزخر بها المكتبة الإسلامية ، والتى أشرنا إلى طرف منها فى هذا البحث .

وبعد . . . فهذه هى أهم مقاييس المحدثين فى نقد السنة ، وأنت ترى أن العلماء حققوها بأقصى ما فى الوسع الإنسانى احتياطا لدينهم . فكانت قواعدهم أهم القواعد للإثبات التاريخى ، وإن أعرض عنها فى هذه العصور المتأخرة كثير من الناس ، وتحامّوها بغير علم منهم ولا بينة .

وإنى لأرجو أن أكون قد وفقت فى تناول هذا الموضوع ، والله أسأل أن يوفقنى إلى الخير وأن يهدينى سواء السبيل ؟

د / أحمد حيدر محمد الصادق

(١) معرفة علوم الحديث ص ٦٢ . (٢) الأسرار المرفوعة ص ٢٩١ .

# مراجع البحث


١ - الأسرار المرفوعة فى الأخبار الموضوعة للعلامة الملا على ط . بيروت .

٢ — الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ لمحمد بن عبد الرحمن السخاوى ط . دمشق .

٣ — الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير تأليف أحمد شاكر . ط . صبيح .

٤ — الجرح والتعديل لابن أبى حاتم الرازى . ط . العثمانية بحيدر آباد .

٥ — أضواء على التاريخ الاسلامى لفتحى عثمان . ط . دار الجهاد .

٦ — الفوائد المجموعة فى الأحاديث الموضوعة لمحمد بن على الشوكانى بتحقيق عبد الرحمن بن يحيى اليمانى .

٧ — الكفاية فى علم الرواية للخطيب البغدادى . ط . السعادة .

٨ — تدريب الراوى لجلال الدين السيوطى بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف . ط . الثانية - دار الكتب الحديثة .

٩ — تذكرة الحفاظ للذهبى . ط . الهند .

١٠ — التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح العراقى ط . المكتبة السلفية .

١١ — تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة لعلى ( ابن عراق ) الكنانى بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف . ط . مكتبة القاهرة .

١٢ - زاد المعاد فى هدى خير العباد لابن قيم الجوزيه ط . الحلبى بمصر .

١٣ — شرح نهج البلاغة لابن أبي حديد . ط . الحلبي بمصر .

١٤ — صحيح مسلم بشرح النووي للإمام يحيى بن شرف الدين النووي المطبعة المصرية بالقاهرة .

١٥ — فتح البـــاري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ط . الحلبي .

١٦ — معرفة علوم الحديث للحاكم ط . بيروت

١٧ — منهاج السنة لابن تيمية ط . الأميرية .

١٨ — نزهة النظر شرح نخبـــة الفكر لابن حجر العسقلاني ـ دار مصر للطباعة .

١٣ ــ شرح نهج البلاغة لابن أبي حديد . ط . الحلبي بمصر .

١٤ ــ صحيح مسلم بشرح النووى للإمام يحي بن شرف الدين النووى المطبعة المصرية بالقاهرة .

١٥ ــ فتح البـــارى شرح صحيح البخارى لابن حجر العسقلانى ط . الحلبي .

١٦ ــ معرفة علوم الحديث للحاكم ط . بيروت

١٧ ــ منهاج السنة لابن تيمية ط . الأميرية .

١٨ ــ نزهة النظر شرح نخبـــة الفكر لابن حجر العسقلانى ـ دار مصر للطباعة .